

ابن سلمان يطهر سمعته الخايسة بعرض المصارعة النسوية

قال تقرير إخباري رياضي إن جهود الحكومة السعودية في استضافة مؤسسة المصارعة العالمية الترفيهية لتقديم عروض المصارعة النسوية يمثل محاولةً للتلوّح بيد تغازل الغرب، فيما تcum وتعذب اليد الأخرى النساء في المملكة.

وأشار التقرير إلى أن صندوق الثروة السعودي الذي يديره الأمير محمد بن سلمان يخص جزءاً كبيراً من محتواه لإحداث التأثير على العالم لصالح النظام الملكي، كالترويج للمصارعة النسوية وجلبها على حلبات البلاد عبر إنفاق المليارات من الولايات.

وذكر أن تلك الجهود التي تبذلها السلطات السعودية ليست سوى للتغطية على الانتهاكات الحقوقية في البلاد.

يُشار إلى أنه قبل أيام، احتفت مؤسسة المصارعة العالمية الترفيهية بظهور نجماتها على اللوحات الإعلانية الضخمة بشوارع المملكة التي تستضيف بطوله "غرفة الاستبعاد".

وستقام منافسات البطولة في "جدة دوم"اليوم السبت، وتنظمه مؤسسة المصارعة العالمية الترفيهية بالتعاون مع الهيئة العامة للترفيه بالمملكة.

وذكر التقرير أن أولئك النساء اللائي من المقرر أن يحضرنّ تلك النزالات الترفيهية لا يتمتعن بحرية التعبير في السعودية؛ "إنهن اللواتي يناضلن من أجل الإصلاح الدستوري وجدن أنفسهن معتقلات لسنوات دون محاكمة".

وبالرجوع إلى العديد من تقارير حقوق الإنسان، فإن التغيير الحقيقي عندما يتعلق الأمر بحرية التعبير وخاصة فيما يتعلق بالمرأة لا يظهر على ساحة تلك التغييرات التي تقودها المملكة وتروّج لها، ففي الواقع تراجعت تلك الحريات أكثر في عام 2020 مع القوانين التي أضيفت حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بعد تدخل الحكومة السعودية بقوة في مكافحة الجرائم الإلكترونية والذي تم الاستناد إليه بالفعل في محاكمات متعددة تتضمن منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي.

ويقول التقرير إن إدراج شخصٍ ما في قائمة منتهكي قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في السعودية يعني أن ذلك الشخص سينتهي به الأمر إلى السجن لمدة تصل إلى 5 سنوات أو غرامة كبيرة تعادل 800 ألف دولار.

ويأتي استقطاب الفعاليات الترفيهية والرياضية في السعودية ضمن رؤية الأمير بن سلمان، لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط وجذب السياحة الخارجية ومحاولة تغيير نمط المchorة المنتهكة لحقوق الإنسان عن المملكة الخليجية الـثـرـية.

يُشار إلى أن صحيفة "ديلي ميل" البريطانية كشفت عن تعمد النظام السعودي ارتكاب انتهاكات جسدية و الجنسية بحق الناشطات المعتقلات في سجون المملكة، كما كشفت عن تعرض المعتقلات للتهديد بالاغتصاب، وتعليقهن بالسقف وضربيهن، وصعقهن بالكهرباء.

ويرى البعض أن تلك "الإصلاحات" المزعومة التي حسبها البعض أنها لصالح المرأة كمنحها الحق في الحصول على جواز سفر والسفر إلى الخارج دون إذنولي أمرها؛ أنها محاولات لإرجاع ذلك "الفضل" إلى ولـي العهد، على الرغم من أن الحق في الحصول على جواز سفر والحق في الحرية والتنقل هي أبسط حقوق الإنسان حتى في أشد الأنظمة السياسية قمعاً.

